قـــرار رئيس جمهورية مصر العربيـــة

رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٩٣

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٠ والذى تتيح الحكومة البريطانية بمقتضاه منحة لاترد بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه استرلينى لمشروع تطوير الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المـادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٠ والذى تتيح بمقتضاه الحكومة البريطانية منحة لاترد بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه استرلينى لتطوير الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٤١٤ هـ

(الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩٩٣م) .

حسنى مبارك

صاحب السعادة السيد/ كريستوفر لونج
سفير بريطانيا
تحية طيبة وبعد ....

يسعدنى أن أؤكد لكم استلامى الكتاب المؤرخ ٥ / ٧ / ١٩٩٣ والذى نصه كما يلى :

"يسر حكومة المملكة المتحدة ، من خلال إدارة التنمية لما وراء البحار والمساحة الجيولوجية البريطانية (بى جى اس) ، أن تتاح لها الفرصة للقيام بدور فعال لسنوات عديدة فى تطوير الهيئة المصرية للمساحة الجيولوجية والتعدين (اى جى اس أم ايه) . واتباعا للتوصيات التى أسفرت عنها المناقشات التى جرت بين الخبراء الفنيين المصريين والبريطانيين ، تتجه نية حكومة المملكة المتحدة إلى إتاحة مبلغ إضافى لا يتجاوز ٢٠٠,٠٠٠ جك (مائتى ألف جنيه استرلينى) لحكومة جمهورية مصر العربية من أرصدة التعاون الفنى ، للاستمرار فى تطوير الهيئة المصرية للمساحة الجيولوجية والتعدين (اى جى اس ام ايه) .

خضعت عملية تخصيص هذا المبلغ إلى مناقشات تفصيلية بين الخبراء الفنيين المصريين والبريطانيين وهذه المناقشات التى تمت مراجعتها على مستوى عال ، تشكل أساس مذكرة المشروع المرفقة .

توضح مذكرة المشروع المرفقة ترتيبات المشروع وأغراض استخدام هذه الموارد ، والتى يمكن أن تختلف فى تفاصيلها فى حدود المبلغ الاجمالى المذكور بعاليه وذلك بترتيب مشترك بين حكومتينا .

إذا طرأت أى تغييرات يكون من شأنها ، فى رأى حكومتى ، أن تؤثر بصفة جوهرية فى القيمة التطويرية للمشروع فمن الطبيعى أن تتشاور حكومتينا حول إجراءات حل المشكلة وأساليب التصرف الممكنة . وفى حالة وقوع مثل هذه التغييرات تحتفظ حكومتى بحقها فى تعديل أو إنهاء مساهمتها المالية فى المشروع .

تم إعداد هذا المشروع ويحكمه نصوص اتفاق التعاون الفنى الموقع بين حكومتى المملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية فى ١٢ نوفمبر ١٩٧٤ .

عند الاختلاف فى تفسير نصوص هذه الخطابات المتبادلة ، ومذكرة المشروع أو ملحقاتها ، يعتد بالنص الانجليزى .

إذا ما لاقت الترتيبات المنصوص عليها بعاليه وفى مذكرة المشروع المرفقة هنا قبولا من جانب حكومة جمهورية مصر العربية ، فإنه ليشرفنى أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب مع ردكم عليه تفاهم حكومتينا فى هذا الخصوص الذى سوف يتم تطبيقه بصفة مؤقته من تاريخ ردكم والذى يدخل حيز النفاذ فى تاريخ الانتهاء من الاجراءات القانونية من جانب جمهورية مصر العربية (على أن تتولى حكومتكم إخطارنا بذلك) .

وإننى لأؤكد أن النصوص السابقة مقبولة إلى حكومة جمهورية مصر العربية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم عظيم احترامى .

الدكتور / موريس مكرم الله

فى : ١٩٩٣/٧/٢٠

وزارة الخارجيـــة

قرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٩٣ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٩/٧ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل والذى تتيح بمقتضاه الحكومة البريطانية منحة لاترد بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه استرلينى لمشروع تطوير الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة .

وعلى تصديق رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/٩/٧ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل والذى تتيح الحكومة البريطانية بمقتضاه منحة لاترد بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه استرلينى لمشروع تطوير الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٣/٩/٧

صدر بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٦

وزير الخارجية

عمـــرو موسى